

## الاهتمام البيئي في التاريخ الاسلامي

مرتضى رحيم عبد الخالق  
كلية التربية الأساسية، جامعة ميسان، العراق  
البريد الإلكتروني: mrtdyrhym373@gmail.com

### المخلص

تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل الاهتمام بالبيئة عبر التاريخ الإسلامي ومدى تطوره وتأثيره على المجتمعات الإسلامية. تتناول الدراسة موضوعات متعددة تشمل دراسة تاريخية للمفاهيم البيئية في العصور الإسلامية، وتحليل تطبيق القوانين والمواثيق البيئية في هذه المجتمعات، بالإضافة إلى استكشاف الآثار البيئية لتلوث البيئة نتيجة لحروب العراق والأوبئة. تسلط الدراسة الضوء أيضًا على دور الوالي في المدن الإسلامية في تحسين البيئة والمحافظة عليها عبر العصور، وتحليل السبل التي اتخذتها المجتمعات الإسلامية لحماية البيئة خلال الظروف الاستثنائية مثل فترات الأوبئة والمناخات الصعبة. تعتبر هذه الدراسة محاولة لسبر أغوار تاريخ الاهتمام بالبيئة في العالم الإسلامي، وتسلط الضوء على دور الثقافة والتقاليد الإسلامية في تشجيع الحفاظ على البيئة وتطويرها. تعتمد الدراسة على مراجع متنوعة من الأدب العلمي والمصادر التاريخية لتقديم نظرة شاملة وعميقة إلى هذا الموضوع المهم في التاريخ الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: البيئة، التاريخ الاسلامي، التنمية المستدامة.

## Environmental Concern in Islamic History

Murtadha Rahim Abdul-Khaliq  
College of Basic Education, University of Maysan, Iraq  
Email: mrtdyrhym373@gmail.com

### ABSTRACT

This study seeks to explore and analyze the interest in the environment throughout Islamic history, examining its development and impact on Islamic societies. The study addresses various topics, including a historical study of environmental concepts in Islamic eras, analyzing the application of environmental laws and regulations in these societies, as well as exploring the environmental effects of pollution resulting from the Iraq wars and pandemics.

The study also sheds light on the role of governors (wali) in Islamic cities in improving and preserving the environment over the ages, and analyzes the methods adopted by Islamic societies to protect the environment during exceptional circumstances such as epidemics and harsh climates.

This study is an attempt to delve into the history of environmental concern in the Islamic world, highlighting the role of Islamic culture and traditions in promoting environmental conservation and development. The study relies on diverse references from scholarly literature and historical sources to provide a comprehensive and profound insight into this important topic in Islamic history.

**Keywords:** Environment, Islamic History, Sustainable Development.

### المقدمة:

تعدّ البيئة من المسائل المطروحة حالياً على الصعيدين الوطني والدولي نظراً لتعدد دواعيها ومظاهر الإخلال بها، فالتصحر والأمراض والتلوث وطبقة الأوزون والاحتباس الحراري وغيرها من المشاغل والمستجدات لا تقتصر على بلد واحد بل هي قاسم مشترك بين الدول وسكان الكوكب، ومن هنا تولد حق حديث هو حق العيش في بيئة سليمة والذي يُعد من حقوق الجيل الثالث المسماة بالحقوق التضامنية التي تعكس التأزر والتكاتف بين الدول. ويستمد هذا الحق قيمته من موضوعه ونطاقه وغاياته، فمن حيث الموضوع تمثل البيئة الإطار الطبيعي للكائنات عموماً وللإنسان على وجه الخصوص، فهذا الأخير هو محور اهتمام القانون لذا فإن حقوق الإنسان تهتم بكل ما يحيط بالإنسان، بما فيه البيئة بمختلف مكوناتها، مما يجعل البيئة حقاً من الحقوق الأساسية للإنسان بما يجب أن تتوفر فيها من شروط النظافة والسلامة.

أما بالنسبة لنطاق حق العيش في بيئة سليمة فهو يتعلّق بالمدى الزماني والمكاني حيث لا يقتصر على الحيز الزمني الأني بل يمتد إلى الأجيال القادمة، وهو ما تم تضمينه في برامج البيئة المستدامة التي تؤكد أن التنمية في البلدان لا تقتصر على الجانبين الاجتماعي والاقتصادي، بل تقوم على تلازم وتكامل البعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي نظراً لكون البيئة هي المحيط المادي الذي تتحقق فيه التنمية والتي دونها تكون افتراضية وتفقر لبعد النظر.

في حين أن الغاية من الحق في بيئة سليمة هو حماية بقية حقوق الإنسان وحياته الأساسية وخاصة الحق في الحياة والصحة وما يتبعهما من امتيازات من جهة، وحماية استمرارية الدولة ومشروعيتها خاصة مع تنامي الوعي لدى الشعوب والأفراد، من جهة أخرى.

ويرى البعض أنّ كلمة البيئة صعبة التعريف لكونها "مصطلح حרבاء" يتغيّر حسب الطرف، فتارة تكون البيئة مرادفة للمحيط وطوراً تلتصق بخصائص الإنسان. وفي كلتا الحالتين تُمثّل البيئة نظاماً مُركّباً من العوامل التي تضمن عيش الإنسان.

### مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في نقص الدراسات والبحوث التي تتناول تاريخ الاهتمام بالبيئة في العالم الإسلامي بشكل شامل ومنكامل، بالإضافة إلى نقص البحوث التي تحلّل التحديات التي واجهت تطبيق القوانين والمواثيق البيئية في مختلف المجتمعات الإسلامية عبر التاريخ. كما تواجه البحوث الحالية صعوبة في توفير معلومات دقيقة وموثوقة حول الآثار البيئية لتلوث البيئة الناجم عن حروب العراق والأوبئة في المجتمعات الإسلامية، بالإضافة إلى قلة الدراسات التي تسلط الضوء على دور الوالي في المدن الإسلامية في تحسين البيئة والمحافظة عليها عبر الزمن. وأيضاً تفقر البحوث إلى تحليل شامل للسبل التي اتخذتها المجتمعات الإسلامية لحماية البيئة خلال الظروف الاستثنائية مثل فترات الأوبئة والمناخات الصعبة.

### تساؤلات البحث:

1. كيف تطورت مفاهيم الاهتمام بالبيئة عبر العصور في العالم الإسلامي؟
2. ما هي التحديات التي واجهت تطبيق القوانين والمواثيق البيئية في مجتمعات العالم الإسلامي عبر التاريخ؟
3. ما هي الآثار البيئية لتلوث البيئة الناجم عن حروب العراق والأوبئة في المجتمعات الإسلامية؟
4. كيف كان دور الوالي في المدن الإسلامية في تحسين البيئة والمحافظة عليها عبر الزمن؟
5. ما هي السبل التي اتخذتها المجتمعات الإسلامية لحماية البيئة خلال الظروف الاستثنائية مثل فترات الأوبئة والمناخات الصعبة؟

#### فرضيات البحث:

1. يُفترض أن مفهوم الاهتمام بالبيئة تطور عبر العصور في العالم الإسلامي نتيجة لتأثير العوامل الثقافية والدينية والاقتصادية.
2. يُفترض أن التحديات التي واجهت تطبيق القوانين والمواثيق البيئية في مجتمعات العالم الإسلامي عبر التاريخ كانت متعددة ومتنوعة، بما في ذلك التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
3. يُفترض أن الآثار البيئية لتلوث البيئة الناجم عن حروب العراق والأوبئة في المجتمعات الإسلامية تشمل تدهور جودة الهواء والمياه، وتأثيرات سلبية على الصحة العامة والنظام البيئي.
4. يُفترض أن دور الوالي في المدن الإسلامية في تحسين البيئة والمحافظة عليها عبر الزمن كان مهماً ومتنوعاً، وتأثيره مرتبط بسياسات الحكم والتطورات الاجتماعية.
5. يُفترض أن المجتمعات الإسلامية اتخذت سبلاً متنوعة لحماية البيئة خلال الظروف الاستثنائية مثل فترات الأوبئة والمناخات الصعبة، بما في ذلك التوعية البيئية وتطوير السياسات والتشريعات الملائمة.

#### اهداف البحث:

1. دراسة تاريخية للاهتمام بالبيئة.
2. تحليل تطبيق القوانين والمواثيق في مختلف المجتمعات الإسلامية عبر التاريخ.
1. استكشاف الآثار المترتبة على تلوث البيئة نتيجة لحروب العراق والأوبئة.
2. دراسة دور الوالي في المدن الإسلامية في تحسين البيئة والحفاظ عليها.
3. تحليل سبل حماية البيئة في الأوقات الاستثنائية والمناخات الصعبة مثل فترات الأوبئة.

#### المبحث الاول: تاريخ الاهتمام بالبيئة في القوانين والمواثيق الإسلامية

##### المطلب الاول: دراسة تاريخية للاهتمام بالبيئة في العهود الإسلامية.

في البداية، جعل الله تعالى البيئة نقية وسليمة، وسخرها لخدمة الإنسان، مما يفرض عليه ضرورة المحافظة عليها والتأمل في آيات الله الكونية التي تدل على كمال خلقه وتنظيمه، كما ورد في القرآن الكريم "أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَرَبَّيْنَاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ وَالْأَرْضِ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ بِحَيْثُ نَشَاءُ" ومن هذا المنطلق نشأت علاقة حب وود بين الإنسان المسلم والبيئة المحيطة به، وأدرك المسلمون أهمية المحافظة على البيئة لنفسهم في الدنيا ولأجيال الآتية، مما دفعهم لاتخاذ إجراءات لحمايتها والحفاظ عليها، مستمدين هذا الإيمان من تعاليم الدين الإسلامي، الذي يعلمنا أن الإنسان والبيئة جزء لا يتجزأ من الخلق الإلهي، وأن أي إساءة في استخدام الموارد الطبيعية تؤثر سلباً على البيئة وعلى الإنسان نفسه، وجاءت رؤية النبي محمد صلى الله عليه وسلم للبيئة لتأكيد هذه النظرة الشاملة، حيث أكد على العلاقة الأساسية والتبادلية بين الإنسان وعناصر الطبيعة، وحث على عدم تدمير أو إفساد البيئة، فقد قال "لا ضَرَرٌ وَلَا ضَرَارَ"، مؤكداً على أنه يجب تجنب إحداث الضرر في أي شكل من الأشكال. وتابع التشريع الإسلامي بتحذير من تلويث البيئة أو إفسادها، فنبه إلى ضرورة تجنب التلوث والإساءة للطبيعة، حيث حث على تجنب رمي النفايات في الموارد المائية وتجنب الإفساد في الأماكن العامة، مؤكداً على أهمية الحفاظ على الظل والمساحات الخضراء، ووضع الرسول صلى الله عليه وسلم تشريعات تهدف إلى حماية حقوق الطريق، حيث أمر المؤمنين بعدم التعرض للطرق بشكل يعرقل الحركة، وذلك من خلال حديث أبو سعيد الخدري الذي رواه وقال فيه النبي صلى الله عليه وسلم: "إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ عَلَى الطَّرِيقَاتِ!"، وعندما أُسْتُفْسِدَ عن سبب ذلك قال: "فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهَا"، محدداً الحقوق التي ينبغي توفيرها للطريق ومستخدميها، وقد ربط النبي صلى الله عليه وسلم بين الأجر والمحافظة على البيئة، إذ قال: "عُرِضَتْ عَلَيَّ أَعْمَالُ أُمَّتِي؛ حَسَنُهَا وَسَيِّئُهَا، فَوَجَدْتُ فِي مَحَاسِنِ أَعْمَالِهَا الْأَدَى يُمَاطُ عَنِ الطَّرِيقِ"، مشيراً إلى أن العمل على إزالة المعوقات من الطرق يُعَدُّ من الأعمال الصالحة التي يجب السعي إليها، وذلك لمنع حدوث الأذى والإزعاج للآخرين. (بن عبد الحافظ الشبخلي، 2010).

وفي سياق متصل، حث الرسول صلى الله عليه وسلم على نظافة المساكن، مؤكداً على أن الله طيب يحب الطيب، وأن النظافة من الإيمان، وذلك من خلال قوله: "إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ يُحِبُّ الطَّيِّبَ، نَظِيفٌ يُحِبُّ النَّظَافَةَ"، موضحةً أن النظافة والترتيب تعكس الإيمان وتُحببها الله تعالى، وأظهر الرسول صلى الله عليه وسلم تحية للجمال والنظافة في البيئة، وذلك من خلال توجيهه بزراعة الأشجار والزهور، والاهتمام بالمظاهر الجميلة في البيئة، مما يساهم في تحسين المظهر العام والمناخ الإيجابي، وبالتالي يُعتبر ذلك صدقة مستمرة حتى وإن استفاد من النباتات شخص آخر، أو انتقلت إلى ملكية غير الزارع، والتشريع الإسلامي أكد على المكاسب العظيمة التي يحققها الإنسان من إحياء الأرض البور، حيث جعل زرع الأشجار وغرس البذور وسقي الأراضي الجافة من أعمال البر والإحسان. فوضح الرسول صلى الله عليه وسلم أن من يحيي أرضاً ميتة فله أجرها، وما يأكله الناس والحيوانات من ثمارها يكون له صدقة. وفي سياق آخر، نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قطع الأشجار بدون حق، حيث قال: "مَنْ قَطَعَ سِدْرَةَ صَوَّبَ اللَّهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ". وأوضح أبو داود أن هذا النهي يشمل قطع الأشجار بلا حاجة وظلماً للبيئة وغيره. وبهذا النهج الحكيم، بنى الإسلام علاقة متبادلة من الانتفاع والاحترام بين الإنسان والبيئة، حيث أمر بالحفاظ على البيئة وعدم استغلالها بشكل متسرع، وحث على زرع الأشجار والنباتات حتى في أوقات الضيق والشدة. (أرناؤوط، 1993).

#### تتحقق من زراعة الأشجار فوائد جمّة، منها: (دعيس، 1997).

- 1- تنقية الطبيعة من كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون الضار بالصحة.
- 2- إنتاج كميات كبيرة من الأكسجين الضروري لحياة الإنسان والحيوان.
- 3- لها فوائد مهمة في حماية النباتات والزرعات في المناطق الصحراوية، حيث تعمل كمصدات للرياح.
- 4- تُضفي على الجو نسمة من الرطوبة، حيث تقوم النباتات بعملية النتح التي تساهم في توزيع جزيئات من المياه في الجو وتحيط المناطق المزروعة.
- 5- تقليل كمية الأتربة والمواد الملوثة في الهواء في المناطق الصناعية والمدن التي تحيط بها الجبال أو الصحاري، حيث تعمل الأشجار كمصفاة طبيعية، مما دفع العديد من المدن في العالم إلى إنشاء الحزام الأخضر حولها.

ونظراً لأهمية الماء كثروة بيئية طبيعية، فكان الرسول صلى الله عليه وسلم يُشجع على الاقتصاد في استخدامه والحرص على نظافته، حتى عندما يكون متوفرًا بكثرة، كما يدل على ذلك حديث روى عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل سعدًا وهو يتوضأ: "ما هذا الإسراف، يا سعد؟" فقال: "أفي الوضوء إسراف؟" فأجاب: "نعم، حتى لو كنت على نهر جار"، مُظهرًا لحرص الرسول على الاقتصاد حتى في الأمور البسيطة كالوضوء، وفي سياق آخر، عن أبي نعامة أن عبد الله بن مغفل سمع ابنه يتضرع قائلاً: "اللهم إني أسألك القصر الأبيض عن يمين الجنة إذا دخلتها"، فنصحه وقال: "استغفر الله وأسأله الجنة واستعد بالله من النار، فإني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: 'سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في التطهير والدعاء'، مؤكداً على أهمية التواضع والاعتدال في العبادة دون الإسراف، ويأتي في نفس السياق حديث عن عمرو بن شعيب، عن جده، الذي جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليستفسر عن الوضوء، فعرض النبي الطريقة الصحيحة ثلاث مرات، ثم قال: "هذا هو الوضوء، فمن زاد عليه فقد أساء أو تعدى أو ظلم"، مؤكداً على أن الإسراف في التطهير يُعتبر ظلماً وتعدياً على الشريعة. (الخطيب، 2004).

كما نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن تلويث المياه، وذلك من خلال منع التبول في الماء الراكد. وقد وضح ابن حجر العسقلاني تفسيراً لحديث أبي هريرة رضي الله عنه، حيث أشار إلى أنه لا ينبغي لأحد أن يغتسل في الماء الراكد وهو في حالة الجنابة، مما يُظهر الحرص على الحفاظ على نقاء المياه وعدم تلويثها. وأوضح أن هذا المنع يأتي لتجنب استعمال الماء الملوث من قبل الآخرين. لقد وصلت درجة الحرص على الماء في الإسلام إلى مرحلة يُنهى فيها عن الانغماس في المياه لئلا يُحرم المسلمون من استفادتها. ومن خلال هذه النهج الشرعي، حافظت الشريعة الإسلامية على الموارد المائية التي خلقها الله تعالى وجعلها متاحة لخدمة البشر. وبهذه النظرة الشاملة، يُؤمن الإسلام والحضارة الإسلامية بأن البيئة في جميع جوانبها تتفاعل وتتكامل وتتعاون بما يمتاشي مع قوانين الله في الكون، الذي خلقه سبحانه وتعالى في أحسن صورة. ولذا، يجب على كل مسلم الحفاظ على هذا الجمال والتعامل مع البيئة بالحكمة والتقدير. (الشيخلي، 2006).

**المطلب الثاني: تحليل تطبيق القوانين والمواثيق في مختلف المجتمعات الإسلامية عبر التاريخ.**  
عرفت حقوق الإنسان تطورا ترجمه تصنيفها حسب عدة أجيال، وتم إدراج الحق في بيئة سليمة ضمن الجيل الثالث، وهذا الإدراج هو نتاج جملة من الاتفاقيات والبرامج والمؤسسات والتنظيمات، وتمحور الاهتمام الدولي بالبيئة وعلاقتها بحقوق الإنسان أساسا حول حماية المواقع الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي والتصدي للتصحر والتلوث وحماية طبقة الأوزون، وهي كلها تتعلق بالطبيعة والمحيط المباشر لعيش الإنسان.  
طبقة الأوزون ليست شأنا داخليا للدول بل تخص كل المجتمع الدولي، فالتقرب في هذه الطبقة يُهدد كوكبنا والحياة البشرية عليه. لذا كانت هذه المسألة موضوع معاهدة فيينا الموقعة في 22 مارس 1985 التي تتضمن التزام الدول الأطراف بحماية طبقة الأوزون وخاصة دول الشمال التي عليها المساهمة ماليا وماديا في التصدي للتلوث الناتج عن التصنيع الفوضوي ومساعدة دول الجنوب في حماية محيطها ومكونات البيئة فيها. وتجدر الإشارة إلى أن الخطر الكبير الذي يهدد الأرض والحياة فيها هو الاحتباس الحراري جراء ثقب طبقة الأوزون، والذي كان موضوع اتفاق بين عديد الدول في قمة ريودي جينيرو سنة 1992 حول التغيرات المناخية. ويرمي هذا الاتفاق إلى الحد من الغازات الضارة المنبعثة من المصانع والآلات من خلال إجراءات وتدابير جباية تتمثل في فرض أداءات على الصناعات الملوثة داخل الدول. وتدعم الاتفاق المذكور ببروتوكول كيوتو لسنة 1997 والذي يدعو الدول للتصدي لخطر التغيرات المناخية على المستوى الوطني حسب الإمكانيات والخصائص. (الخاني، 1999).

كما أن ظاهرة التصحر تمس أقاليم الدول والثروات الطبيعية والمساحات التي يمكن للإنسان استعمالها واستغلالها للسكن والعمل والتنقل، وبالتالي حقوق الجيلين الأول والثاني المدنية والاجتماعية والاقتصادية. ونظرا لهذا الترابط بين كل حقوق الإنسان التي تُعد كلاً لا يتجزأ سعى المجتمع الدولي إلى ضمانها والاهتمام بالأرض بدء من مؤتمر نيروبي المنعقد سنة 1977 الذي سلط الضوء على خصوبة الأرض وانحسار الأراضي الصالحة للزراعة وتهديد التنوع البيئي، وأدى هذا المؤتمر إلى إطلاق برنامج "اليد الصفراء" للتصدي لخطر التصحر الذي أصبح يتفاقم باستمرار، وإلى جانب التصدي للمخاطر والسلبيات التي تهدد البيئة، تعمل الدول على تنمية الجانب الإيجابي في البيئة من خلال الحفاظ على عناصرها الموجودة من تنوع بيئي وموارد طبيعية وتراث. فالتنوع البيئي يكفل استمرارية الأجناس الحيوانية والنباتية وبالتالي بقاء الإنسان. وكانت هذه المسألة موضوع عدة اتفاقيات كمعاهدة واشنطن لسنة 1993 حول التجارة العالمية للأجناس المهددة بالانقراض، والمعاهدة المتعلقة بالتنوع البيئي لسنة 1992. (الفاقي، 1996).

كما أن الحق في بيئة سليمة أصبح مسألة عالمية من حيث الحيز الجغرافي إذ شكّل الإطار الدولي بداية للاعتراف بحق الإنسان في بيئة نظيفة، وقد انطلق الاهتمام والاعتراف منذ تصريح مؤتمر ستوكهولم عام 1972، وقبله في المؤتمر الدولي المنعقد حول النظام البيئي عام 1968 ليتواصل الاهتمام بهذه المسألة من خلال الاتفاقيات الدولية والمعاهدات والمؤتمرات وبرامج العمل المشتركة تحت إشراف الحكومات أو بمبادرة من المنظمات الدولية غير الحكومية. (بن عثمان، 2006).

وبالرّجوع لمعاهدة لوغانو Lugano بتاريخ 21 جوان 1993 والمتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن الأنشطة الضارة بالبيئة نجدها قد عرّفت في فصلها الثاني البيئة بكونها الموارد الطبيعية كالهواء والماء والنبات والتفاعل بينها والأملك التي تكوّن الإرث الثقافي، ثمّ توسّع مفهوم البيئة ليشمل جودة الحياة وهي شعار يحمل في طياته تحسين ظروف العيش ومصالح الإنسان مع محيطه بإيلاء أهمية أكبر للطبيعة ويؤدّي التنوع البيئي إلى حق آخر من حقوق الجيل الثالث وهو الحق في إرث عالمي مشترك لذا يصعب في كثير من الأحيان تمييز هذا الأخير عن الحق في بيئة سليمة. ويتمثل الحق في إرث عالمي مشترك في تقاسم الدول لبعض المناطق الطبيعية أرضا وبحرا وجوا، وتمّ تكريس هذا الحق من خلال الاتفاقيات الدولية على غرار معاهدة "رامسار" للمناطق الرطبة التي تحمي بعض الأجناس الحيوانية. وتؤدّي الاتفاقيات المذكورة إلى تصنيف بعض المناطق الخضراء إلى تراث عالمي كالمحميات الطبيعية التي تتواجد بها أجناس نادرة مهددة بالانقراض، ويرمي هذا التصنيف إلى توفير حماية خاصة وتمويل للمحافظة على هذه المناطق، وبالنسبة للموارد الطبيعية فإنّ الاهتمام انصب أساسا على المياه بوصفها جزءا هاما من البيئة والمحيط، وكانت معاهدة مونتنيغروباي Montégro Baye الموقعة في 10 ديسمبر 1982 حجر الأساس في قانون البحار الجديد والتي أسست لإرث بحري مشترك بين مختلف البلدان من حيث استعمال المياه والثروات الموجودة فيه حتى من قبل الدول التي ليس لها إقليم بحري، وبما يحفظ في الآن ذاته سيادة الدول الأخرى على إقليمها. (بناصر، 1993).

لكن في المقابل تتحمل الدول العبء المشترك في الحفاظ على البيئة والمحيط البحري من التلوث المتأني أساسا من المحروقات والنفايات، حيث نصت معاهدتنا لندرا Londres بتاريخ 12/05/1954 و 29/12/1972 على كيفية التدخل في أعالي البحار عند تلوث مياه البحر ودور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مراقبة تلويث المياه بالنفايات المشعة، وتقوم كل دولة صادقت على الاتفاقيات الدولية في مجال البيئة، بإدراج مقتضياتها في منظومتها القانونية الداخلية لكي تترجمها على أرض الواقع ببرامج وهيكل تقوم بالتنفيذ والمتابعة والرقابة. ويتم تكريس الحق في بيئة سليمة أيضا على المستوى الإقليمي بمعاهدات وبرامج حسب التقارب الجغرافي أو الإيديولوجي أو غيرها من المعايير. (عبد الرحمن، 2003).

يتسم القانون الدولي بتفاوت نطاقه بحسب الموضوع والأشخاص الدوليين المعنيين والآليات المعتمدة، كما هو الشأن بالنسبة للحق في بيئة سليمة والامتيازات المترتبة عنه. فإلى جانب المعاهدات ذات البعد العالمي نجد الاتفاقيات الإقليمية التي تهتم دولا بعينها تجمع بينها قواسم معينة، فعلى المستوى العربي والإفريقي نذكر معاهدة 1962 المتعلقة بالتعاون العربي حول استعمال الطاقة الذرية لغايات سلمية، ومعاهدة 1963/05/28 التي أنشئت بموجبها "منظمة الوحدة الإفريقية" التي تساهم في حماية البيئة ومعاهدة الجزائر التي دخلت حيز التنفيذ في 7 ماي 1964. بالإضافة إلى المعاهدة الخاصة بإنشاء المركز العربي للمناطق القاحلة في 1968، والاتفاقية العربية للشغل والمتعلقة بالصحة والسلامة المصادق عليها في 1987. (بناصر، 1993).

ومن الاتفاقيات المبرمة على صعيد إفريقي أيضا نجد معاهدة بامكو لسنة 1992 حول منع توريد النفايات الخطيرة في إفريقيا نظرا للحالات العديدة التي تم فيها اكتشاف نفايات خطيرة تم دفنها في أعماق الأرض وما ترتب عنها من أضرار للبيئة والموارد المائية والكائنات الحية، أما على المستوى الأوروبي فقد تم الاتفاق على عديد المسائل البيئية الخاصة بهذه المنطقة، حيث وقعت 18 دولة على معاهدة برشلونة بتاريخ 16 فيفري 1976 المتعلقة بحماية المياه المتوسطة من مختلف أشكال التلوث، وذلك على إثر مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية الذي انعقد بستوكهولم في 1972. وتم تجسيد مقتضيات الاتفاقية المذكورة ببعث "المخطط الأزرق للمتوسط" الذي تشترك في تنفيذه البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط. (عبد الرحمن، 2003).

وتجدر الإشارة إلى أن تكريس الحق في بيئة سليمة على المستوى الإقليمي أوضح وأثبت منه على المستوى العالمي، فالمادة 24 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب تنص على أن "لكل الشعوب الحق في بيئة مرضية وشاملة وملائمة لتنميتها". كذلك هو حال البروتوكول الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي جرى تبنينه في نوفمبر 1988 في سان سلفادور حيث نصت المادة 11 على حق الإنسان في بيئة سليمة وتتعهد الدول بتنمية وحماية وحفظ وتحسين أوضاع البيئة. وقد انتظرت المؤسسات الأوروبية عام 1986 لإدخال البيئة في المجال السياسي الأوروبي، الأمر الذي تم تأكيده في اتفاقية ماستريش التي أضافت مبدأ الاحتياطات والإجراءات الوقائية، وقد اقتصرنا على بعض الأمثلة من الاتفاقيات بوصفها حجر الأساس في الحق في بيئة سليمة ولأنه من الصعب حصر الاتفاقيات المبرمة على الصعيد الإقليمي أو الدولي نظرا لتتابعها وللاهتمام المتزايد الذي توليه الدول للبيئة والمحيط ولثراء النصوص المتعلقة بهذا الموضوع، خاصة مع تباين ميادين تدخل الدول تارة وتقارب مشاغلها. ويمكن القول إجمالاً أن الانخراط في السياق الدولي لحق ما يرتبط أساسا بخصائص الدولة ومصالحها وأغراضها السياسية، لذا فإن الحق في بيئة سليمة يجد حده في نسبية الطابع الكوني لحقوق الإنسان، مما يدعو بكل دولة اللجوء للتشريع الوطني الداخلي للإقرار بهذا الحق. (محمد النور، 2011).

### المبحث الثاني: منظور البيئة ودور الوالي وأفراد المجتمع في تطوير البيئة والصحة العامة

#### المطلب الأول: الآثار المترتبة على تلوث البيئة نتيجة لحروب العراق والابونة

شهد العراق حروبا متوالية نجم عنها تعرض البيئة إلى دمار وخراب إضافة إلى آثار بعيدة المدى متمثلة بالإشعاعات النووية والمواد السامة والعمليات العسكرية التي تعرض لها العراق ابتداء من عام 1975 والتي قام بها النظام البائد ضد أبناء الشعب الكردي في الشمال وتدمير بيئة الأهوار في جنوب العراق وأيضاً استخدام الغازات السامة لوقف هجمات القوات الإيرانية التي أدت إلى سقوط عشرات الآلاف من العراقيين وترسب المواد الكيميائية الخطيرة في التربة، مما أثر سلباً على النبات والحيوان والطيور، من هذا يتبين أن قيام الحرب يؤثر في البيئة بمختلف عناصرها البرية والبحرية والجوية. وقد أدت الحروب الطويلة إلى إيجاد سياسة الأرض المحروقة وتكرار حرق القرى في شمال وجنوب العراق مما أدى إلى ردم مئات عيون الماء وحرق مساحات شاسعة من

المزارع والبساتين، وكذلك الحرب التي خاضها العراق عند دخول الكويت وما نجم عنها من فساد للبيئة الطبيعية والبشرية وتعرض العراق إلى استخدام الأسلحة المحرمة دولياً من قبل قوات التحالف الأمريكي. لقد كان للحصار الاقتصادي في مطلع التسعينات، أثر كبيراً في البيئة العراقية فاستشرى الفساد البيئي ليشمل جميع مجالات الحياة، وعانى الشعب العراقي من تدمير البنى التحتية من محطات الكهرباء والاتصالات ومخازن المواد الترمينية ومحطات المياه، كما أثر الحصار الاقتصادي على الوضع الاقتصادي بشكل كبير عندما أثر المزارعون على ترك مزارعهم لكون أن العمل في مجال الزراعة لم يعد يؤمن لهم العيش وعملوا في مهن أخرى، مما أدى إلى تراجع الثروة الزراعية في العراق وزيادة حالات البطالة وما رافق الحصار من تدهور مستوى الإنتاج والتنمية فضلاً عن توجه الاقتصاد العراقي لمتطلبات الحرب وأثارها. (محمد النور، 2011).

هذا وأثر الحصار على الصحة العامة لكون أن النطاق الأخضر الذي يحيط به قد تدمر بفعل ترك المزارعين للعمل في مزارعهم وزيادة العواصف الرملية المتكررة خلال الصيف وارتفاع معدلات الإصابة بالربو وغيرها من الأمراض. كما أثر الحصار الاقتصادي على مجال التعليم، فقد زادت معدلات التسرب من المدارس وانخفاض مستوى التعليم، وهجرة العقول إلى الدول الأخرى من أساتذة جامعيين ومهندسين وأطباء. والملاحظ أن فترة الحصار الاقتصادي التي عاشها العراق مجبوراً على تحمل الويل كانت أثارها لا تعد ولا تحصى، خاصة وأن أثارها ما زال الشعب العراقي يعاني منها حتى اليوم. فمحاولات النهوض بالواقع العراقي من جميع النواحي ما زال في تراجع بسبب هذه الأسباب التاريخية والسياسية والتي لها مكنة لا يمكن الاستهانة بها في هذا التراجع. (الحسن، 2009).

يرتبط التحدث عن الاحتلال الأمريكي كسبب من أسباب تلوث البيئة في العراق باستخدام الأسلحة المحرمة دولياً من جهة وانتهاك حق الفرد العراقي بالعيش في سلام وأمان من جميع النواحي. حيث أن آثار الاحتلال الأمريكي إلى هذا اليوم لا يمكن حصرها لكون أن العراق تعرض إلى مشاكل تلوثية كارثية تؤثر حتى في الأجيال القادمة. وبغض النظر عن مقدار الأسلحة المحرمة دولياً والتي استعملت ضد أبناء العراق، فإن الاحتلال بحد ذاته أورت مشاكل عديدة في البيئة وعمق من وجودها. لقد أدى الاحتلال إلى تخريب البيئة الاقتصادية للبلد، فقد ضعف الإنتاج وتزايد الاعتماد على قطاع النفط واستنزاف القدرات الاقتصادية للبلد. كما أفسد الاحتلال السياسية عندما أورت التدهور الأمني والصراعات بين الأطراف السياسية والاحتقانات الطائفية بحيث أصبحت التنمية غير واردة في البرنامج الحكومي وأصبحت المجالس المحلية عاجزة عن إنجاز الخدمات إلا الضئيلة منها. أما عن تأثير الاحتلال على البيئة الصحية العامة في العراق، فقد انتشرت العديد من الأمراض أهمها السرطان وخاصة في المحافظات الجنوبية وزيادة التشوهات الخلقية عموماً وفي الفلوجة خصوصاً، وهذا ما يؤثر في الهيكل التركيبي للسكان إذ أن معظم الإصابات تطول الأطفال كما ويؤثر في انخفاض متوسط العمر في العراق إلى ما دون الخمسين سنة وهذا ما يؤدي إلى تراجع التنمية البشرية. كما تراجع مستوى التربية والتعليم وهبط المستوى العلمي للطلبة وارتفاع نسبة الأمية بأعداد كبيرة مما أثر في اعتماد العراق على قاعدة علمية هشة ومما زاد الأمر سوءاً أن القطاع التربوي زاد في الآثار السلبية على قطاع التعليم فانهتج المنهج المحاصصة والطائفية حتى على صعيد القطاع التربوي وعدم النهوض بالحركة العمرانية للمدارس لاستيفاء أعداد الطلبة العازمين على الدوام. (فريجات 2021).

فكل هذه الأسباب وغيرها تضافرت في إيجاد بيئة ملوثة في العراق لم يقتصر مداها على تلوث الماء والهواء والتربة إنما امتد ليشمل حتى الفكر العراقي ليفسده في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها البلد. هذا ولا ننسى تأثير العمليات الإرهابية والتفجيرات في حق الشعب العراقي وما يورثه من تلوث خطير في البيئة، فهو وإن لم يود بحياة البشر فإنه يجعل منهم أفراد غير قادرين على العيش بصورة تماثل حياة أقرانهم وبهذا يتجاوز الاحتلال ومخلفاته على حق الفرد بسلامة جسده وصحته. ويجب أن لا ننسى بعض التقارير الدولية التي كشفت أن سوء الأوضاع في العراق جعله أخطر بلد في العالم للمرة الثالثة على التوالي كما أصدرت المنظمة الدولية للبيئة تقارير حول تحول المدن العراقية إلى مكبات للنفايات الناتجة عن الحروب والإهمال والأسلحة المحرمة، وهذا ما أكدته البيان الصحفي للجنة الدولية للصليب الأحمر. (سعيد، 1992).

**المطلب الثاني: استكشاف دور الوالي في المدن الإسلامية في تحسين البيئة والحفاظ عليها.**  
تعرضت البيئة العراقية ومنذ مطلع القرن الماضي وحتى الوقت الراهن إلى عملية مستمرة من التدمير والاستنزاف تستوجب بذل جهوداً كبيرة لحمايتها. فمستويات التدهور والتعرية والتخريب، ربما كانت الأسرع

في تاريخ العراق الطويل . فأشكال التنمية المضرة بالبيئة وضعف الاستقرار ، أدت الى تجاوزات كبيرة على الموارد الطبيعية والبشرية . كما أسهمت قطاعات الصناعات والانشائية والكيميائية (النفطية) بأضرار جديّة ، بما تطلّقه من الملوثات . وعلى الرغم من توفر تكنولوجيات نظيفة وغير مؤذية للبيئة إلا أن فرص تطبيقها لا زالت نادرة في بلادنا . كما أن اتساع دائرة استيراد مختلف أنواع السلع الاستهلاكية والتجارية وغيرها وضعف الرقابة ، فضلاً عن مخلفات الحروب ، تشكل بمجملها إضعافاً للبنية التحتية للنظام البيئي.

لا نبالغ إذا قلنا بأن الواقع البيئي الراهن مزمياً ومأساوياً ، هو امتداداً لماضٍ كارثي، وحاضر بائس . البيئة العراقية ملوثة بكافة الملوثات البيئية الخطيرة ، ففي أواخر آيار / مايو 2005 حذر خبير دولي من المخاطر والآثار الجانبية التي تركتها الاسلحة الكيماوية ، مثل اليورانيوم المنضب ، والمواد المشعة ، على الصحة العامة في العراق . وقال : روبرت بسيت" – مدير برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة في العراق ، في مؤتمر عقده في عمان ، أن هذا التلوث شكل تحديات بيئية كبيرة في العراق ، واصبح يشكل مصدراً للقلق في جنوب العراق على وجه الخصوص ، مشيراً إلى أن القوات البريطانية أفرغت (1.9) مليون طن من المواد المشعة في هذه المنطقة . وقام المركز الطبي لأبحاث اليورانيوم(UMRC) (مركز دولي مستقل) بإجراء دراسة ميدانية إشعاعية علمية واسعة ، في كافة مدن وسط وجنوب العراق ، من بغداد وضواحيها إلى أبي الخصب ، وأثبتت إنتشار التلوث الإشعاعي في كل مكان ، في التربة والهواء والماء ، وفي أجسام المواطنين الملامسين ، وفي جثث القتلى ، وفي الأنقاض ، وبنسب تجاوزت الحد المسموح به أكثر من (30) ألف مرة في العديد من المناطق العراقية . وهناك مشكلة وخيمة أخرى ، ألا وهي ركام الحرب المنتشرة في أرجاء العراق ، في المزارع وفي اطراف المدن وداخلها ، بالقرب من الاحياء والمناطق السكنية ، وهو ملوث أشعاعياً . (حسن، 2010).

وتتأثرت جراء حربي 1991 و 2003 ليس فقط في الصحراء العراقية الكويتية ، بل وفي مواقع مدنية كثيرة ألغام وذخائر غير منفجرة ، واسلحة محطمة وملوثات كيميائية . وبما يشكل اخطاراً جمّة ، على الاطفال خاصة ، ليس فقط بسبب التلوث البيئي عبر الهواء والماء والنبات وانما أيضاً بسبب الذخيرة غير المنفجرة التي تتسبب بالوفيات وبيتر اطراف واستعمال القذائف الفارغة والدبابات المدمرة والملوثة باليورانيوم من قبل الاطفال كلعب بالاضافة الى انتشار العديد من المطامير الصحية المخصصة لطمر النفايات ، إلا أن سوء تنفي هذه المطامير المخصصة للنفايات ، من حيث التصميم والبناء جعلها مصدراً لعدد كبير من الامراض الانتقالية ، مما شجع بعض العاطلين عن العمل على ايجاد فرصة للربح السريع حتى لو كان على حساب صحة المواطنين ، يشاركهم في ذلك بعض اصحاب المعامل الصغيرة التي تعمل في إعادة تصنيع المواد المستهلكة واعادتها من جديد لتكون حاويات للاطعمة والمشروبات . وبهذا تشكل خطراً على الصحة العامة للمواطن وأن ظواهر التلوث الاخرى في البيئة العراقية تراكم برك المياه الأسنة ، وأكوام ، لا بل أطلال من النفايات والقاذورات وتسرب مياه الصرف الصحي في الاحياء الشعبية ، نتيجة لتقادم وتلف شبكاتها ، وأنسداد مجاري المياه الثقيلة وأغراقها للشوارع والمحال السكنية ، مع ما يرافقها من روائح كريهة ، وذباب ، وبعوض ، وأمراض خطيرة عديدة نتيجة لها. (بن عثمان، 2006).

وتراجعت المساحات الخضراء ، وتحول معظمها الى ساحات لرمي النفايات والقاذورات في كل مكان ، إضافة لاستخدام الأرصفة والجزرات الوسطية في الشوارع كمجازر لذبح المواشي خارج الرقابة الصحية ، ويتواصل رمي مخلفات المستشفيات ، العامة والخاصة ، والمعامل ، في الأنهار ، التي تمثل المصادر الرئيسة لمياه الشرب في العراق ، من دون أية معالجة صحية ، مما جعل مياه الشرب في حالة يرثى لها ، وساهم في ارتفاع مستويات التلوث البيئي ، فضلاً عن اخطار الإصابة بامراض مزمنة ، وأرتفاع الإصابة بالأمراض السرطانية.. ألخ . وما تعرضت له الأراضي من تلوثات بيئية كبيرة وشحة مياه السقي و تحولت أغلبها لأراضي بور غير صالحة للزراعة. (الفاقي، 1996).

إن المؤشرات الحيائية والصحية في المجتمع ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالوضع البيئي ومشكلاته ، وفي مقدمتها التلوث وسوء معالجته لقد تحول التلوث البيئي في العراق إلى قضية خطيرة في حياة المجتمع ، تتطلب حلولاً جذرية ، آنية وعاجلة لا تقبل التأجيل، وقد عانت البيئة العراقية ولا تزال من العديد من المشاكل بسبب النمو السكاني المتزايد والتطور الترموي غير المستدام للقطاعات المختلفة ، وقلة المستخدم الأساليب التكنولوجية الحديثة في معالجة الملوثات التي تنتج عن تنمية القطاعات المختلفة مما ترك آثاراً سلبية على البيئة، إضافة الى تأثير البيئة العراقية بالحروب المتكررة وما خلفته من تلوث لعناصر البيئة من هواء وماء وتربة ناهيك عن الاستخدامات السيئة للإنسان لمحيطه الحيوي والذي يترجم بعلاقة غير صديقة للبيئة.

ويشير تقرير المسح البيئي في العراق لسنة 2010 ، إلى أن أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع المياه في كافة المحافظات هي شحة وتذبذب الطاقة الكهربائية اللازمة للتشغيل وضعف الوعي لدى المواطنين بترشيد الاستهلاك وبنسبة (100%) ، تليها تجاوزات المواطنين على الشبكة وقلة الكادر الفني والإداري وبنسبة (90.9%) ثم قدم الشبكة وضعفها وبنسبة (86.4%) من مجموع المحافظات وان (36.8%) من المحافظات تصرف المياه العادمة الى النهر تليها (15.8%) تصرف الى المبال ، وأن ما نسبته (5.3%) من المحافظات تصرف إلى الأراضي المجاورة علماً بأن غالبية المحافظات تصرف المياه إلى أكثر من جهة . كما تظهر نتائج المسح أعلاه أن (26.3%) من المحافظات تستوعب محطاتها المركزية كميات المياه العادمة المتولدة ونفس النسبة من المحافظات لا تستوعب محطاتها كميات المياه العادمة المتولدة ، أما النسبة المتبقية من المحافظات (47.4%) فلا توجد لديها محطات معالجة مركزية. (الفاقي، (1996).

وبخصوص الخدمات البلدية ، تظهر نتائج المسح النسب المئوية لطرق التعامل مع النفايات ، حيث ظهرت أعلى نسبة للتخلص من النفايات عن طريق الطمر في المواقع غير الحاصلة على الموافقة البيئية (76.9%) مع ملاحظة تقارب النسب المئوية للتخلص من النفايات عن طريق الحرق والرمي في ساحات فارغة (27.3%) ، (24.2%) على التوالي في حين أنعدمت طرق التدوير أو إعادة الاستعمال ، (تحويلها إلى سماد ، تحويلها إلى طاقة) في معالجة النفايات والتخلص منها . (فريجات (2021).

يتضح من نتائج المسح البيئي في العراق وهو الاحداث في نتائجه ، بأن النسب المئوية لأهم المشاكل التي يعاني منها قطاع المياه وقطاع المجاري وقطاع الخدمات البلدية ، تتجسد في شقين الأول الإجراءات الحكومية وتذبذب الدعم الحكومي لهذه القطاعات الحيوية ذات الصلة بتنمية الواقع البيئي في العراق ، ويتمثل الشق الثاني بضعف الوعي البيئي لدى المواطنين ، وغياب التربية البيئية التي تعد أهم متطلبات نجاح عملية التنمية المستدامة.

إذ تشير نتائج المسح البيئي أن ضعف الوعي البيئي لدى المواطنين في قطاع الخدمات البلدية يشكل ما نسبته (90.4%) يليه قلة الاليات الكاسيات .. الخ بنسبة (87.5%) ، ثم قلة أجور العاملين وبنسبة (83.8%) يتسم الحق في بيئة سليمة بعالمية مصدره حيث أن إقراره وضمانه تم في مرحلة أولى في إطار المجتمع الدولي لينحدر فيما بعد إلى مستوى التشريعات الداخلية للدول، مما ترتب عنه تطبعه بخصائص القانون الدولي وحقوق الإنسان. وكانت هذه الأخيرة محل جدل حول شموليتها، فشق من الفقه ورجال القانون يرون أن حقوق الإنسان (وتحديدًا حقوق الجيل الثالث) هي ذات طابع كوني إذ تهتم كل إنسان مهما كان بلده أو عرقه أو جنسه أو لغته فتكون حقوق الإنسان من هذا المنظور مجالاً خصبا للعالمية والعولمة وكلاً لا يتجزأ، ومن جهة أخرى تُعد بعض عناصر هذا الحق إرثاً مشتركاً بين الجميع بحيث لا تستأثر دولة باستعمالها أو حمايتها أو ملكيتها، كما هو الشأن للهواء ومياه البحر الدولية والفضاء وغيرها، مما يستوجب تظافر الجهود للانتفاع بها وحمايتها خارج حدود الدولة الواحدة، فالتفكير في المحيط المباشر لا يمكن أن ينفصل عن الفعل على صعيد شامل وعالمي، وهو ما لخصه الشاعر الكلاسيكي للخضر بجملة "Think local, act global" (حسن، (2010).

لكن لا يبدو الأمر بهذه البساطة واليسر على مستوى الواقع حيث يجب التذكير أن الحق في بيئة نظيفة لم يكن وليد التوجه الليبرالي أو نداء صادرا عن الدول الرأسمالية المصنعة حيث لا نجد أي أثر لحق البيئة في ميثاق الأمم المتحدة أو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. خاصة مع ترافق مفهومي التنمية والبيئة، الأمر الذي استتبع تبني مفهوم البيئة المستدامة من قبل الأمم المتحدة. وفي الاجتماع الاستثنائي للجمعية العامة المعروف باجتماع (ريو + 5) لسنة 1997 اتضح مدى صعوبة الالتزام بالمواثيق المتعلقة بحق البيئة من قبل الحكومات نظرا للتصادم مع الشركات المتعددة الجنسية العملاقة لما يؤثر على حريتها في العمل دون أية رقابة بيئية أو أخلاقية. فكان الاجتماع إعلانا لعدم دخول مفهوم التنمية المستدامة حيز التنفيذ، فتضارب المصالح قد يكون داخل الدولة نفسها بين الحكومة من جهة بمناسبة بعث آليات لحماية البيئة، وبين أصحاب الشركات ورؤوس الأموال من جهة أخرى والذين يرون في موقف الحكومات تهديدا لمصالحهم. ومما شجع على هذا الموقف نذكر على الأقل سببين هما: اعتماد رجال السياسة على التمويل المتأتي من رجال الأعمال للحملات الانتخابية بما يحول لاحقا دون استقلالية قرارات النواب وآراءهم. والسبب الثاني يتعلق بتواضع فاعلية مبدأ pollueur payeur الذي تعتمده عديد التشريعات صوب النصوص المتعلقة بالاستثمار والجباية من خلال التنصيص على عقوبات مالية تُسلط على من ينتهك حق الغير في بيئة سليمة ويلحق أضرارا بالطبيعة. حيث غالبا ما يكون موضوع العقوبات مبالغ مالية مترددة القيمة مما يوحي للأشخاص بمخالفة الأحكام المتعلقة بالحفاظ على البيئة ونظافتها تبعا للموازنة التي يُجرونها بين النفع الذي يحصلون عليه من المشاريع التي يبعثونها والخطايا المالية التي يدفعونها. وبالتالي يكون

موقفهم هو تلويت البيئة أولاً وخلص الخطايا لاحقاً، ممّا يفرغ المبدأ المذكور أنفاً من محتواه. (بن عثمان، 2006)

وقد يكون التّضارب بين الدول فيما بينها سواء على المستوى الإيديولوجي من رأسمالية واشتراكية، أم على مستوى الثروات ونسبة التطور والنمو وغيرها. فالقانون الدولي هو أولاً وقبل كل شيء انعكاس لموازن القوى، وهو ما يُستدلّ عليه من حق الفيتو الذي يتمتع به الأعضاء القارون بالأمم المتحدة والذي يُمثل امتيازاً في يد كل دولة عضو لمعارضة التصويت على قرار أممي يمسّ من مصالحها. فعلى سبيل المثال لا تُصادق الولايات المتحدة الأمريكية على الاتفاقيات المتعلقة بمنع نقل النفايات الضارة والتصرف فيها أو إنتاج المواد المشعة الخطيرة أو التلوث أو غيرها من الأسباب المهددة للبيئة، وممّا يحدّ من الحق في البيئة طبيعة العلاقات في المجتمع الدولي والتي تقتصر على الرضا حيث لا يمكن مبدئياً إكراه أيّ بلد على تبني حق أو المصادقة على معاهدة خاصة بالحريات، خاصة فيما يتعلّق بالإعلانات إذ تُذكّر في هذا الصدد أنّ الجمعية العامة للأمم المتحدة تبنت في القرار 7/37 تاريخ 1982/10/28 الميثاق العالمي للطبيعة الذي لا يكتسي طابعاً إلزامياً لمن صوّت عليه ممّا يحدّ من تطبيقه أو جدية العمل به نظراً لغياب العقوبات التي من المفترض أن يتمّ تسليطها على من يخالف أحكامه فكلّ هذه الأسباب لا يمكن الحديث عن حق في البيئة متكامل وثابت المعالم على مستوى دولي رغم الدور الهام الذي تقوم به عديد الأطراف منها خاصة المنظمات العالمية غير الحكومية على غرار "منظمة السلام الأخضر Green Peace" التي تخلو من المصالح المادية وتتمتع بحرية ومرونة أكبر في الحركة والتصرّف، ويدعم العمل على تكريس الحق في البيئة على مستوى وطني وداخلي من قبل الدول التي تبقى نتائجها محدودة رغم المجهودات المبذولة في الغرض. (أرناؤوط، 1993).

من المعروف أن الأسرة تمثل الجماعة الإنسانية الأولى التي يتعامل الطفل معها، والتي يعيش معها السنوات التشكيلية الأولى من عمره، هذه السنوات التي لها، كما يؤكد علماء التربية وعلم النفس - أكبر الأثر في تشكيل شخصية الطفل تشكيلاً يبقى معه بشكل من الأشكال وعلى مدى طويل. والمعروف أيضاً أن عملية التطبيع الاجتماعي (التنشئة الاجتماعية)، (Socialization) للطفل تتم من خلال كل مؤسسات المجتمع التي يتفاعل معها. إلا أن أكثر هذه المؤسسات تأثيراً هي مؤسسة الأسرة. إذ تقوم الأسرة بثلاث وظائف أساسية هامة في المجتمع، وهي: (أرناؤوط، 1993).

1. إنتاج الأطفال وإمدادهم بالبيئة الصالحة لتحقيق حاجاتهم البيولوجية والاجتماعية
2. إعدادهم للمشاركة في حياة المجتمع وفي التعرف إلى قيمة وعاداته وتقاليده.
3. تزويدهم بالوسائل التي تهيء لهم تكوين ذواتهم داخل المجتمع.

ولتعقد ظروف الحياة ومتطلباتها تعددت وتنوعت وظائف الأسرة وتشعبت وإتسعت، فأصبحت غير قادرة على القيام بدورها في تربية الطفل دون مساعدة، فأستوجب ذلك وجود مؤسسة أخرى تساعدها على نقل التراث الثقافي ومساعدة الطفل على حسن التكيف مع الحياة. ومن هنا جاءت المدرسة كمؤسسة إجتماعية تربوية، تقوم بمهمة التربية، جنباً إلى جنب مع الأسرة. ويحتّم ذلك على كلتا المؤسستين، الأسرة والمدرسة، أن يتعاونتا حتى يصلتا بتربية الطفل إلى الهدف المنشود.

وتتمثل وظائف المدرسة الأساسية بثلاث وظائف هي: (الخطيب، 2004).

1. المدرسة أداة إستكمال: إذ تقوم المدرسة بأستكمال ما بدأته المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وفي مقدمتها الأسرة، من أعمال وتوجيهات تربوية.
2. المدرسة أداة الأسرة: إذ تقوم المدرسة بتصحيح الأخطاء التربوية التي قد ترتكبها المؤسسات والهيئات الاجتماعية الأخرى.
3. المدرسة أداة تنسيق: إذ تقوم المدرسة بتنسيق الجهود التي تبذلها سائر المؤسسات والهيئات الاجتماعية في سبيل تربية النشء وتظل على إتصال دائم بها لترشدها إلى أفضل الأساليب التربوية.

ويجدر بنا الإشارة إلى تضمين الوحدات الدراسية، أو توجيه منهاج مادة دراسية كاملة توجيهاً بيئياً. كمادة البيئة والتكيف، أو البيئة - مواردها - مشكلاتها، ... ألخ، وذلك يحقق أهداف التربية البيئية من خلال المؤسسة التربوية، ويحقق تنامياً في الوعي المجتمعي بالمشكلات البيئية. إضافة إلى عقد الندوات التوعوية والإرشادية في هذا المجال عن طريق مديريات التربية، ومن خلال ما تقدم يتضح لنا بأن البيئة والصحة تعتبران جزءاً أساسياً وهاماً من مكونات المنهج المدرسي التربوي، وإن صحة البيئة المدرسية تعدّ أهم عامل في خفض إنتشار

الامراض ، وخصوصاً المعدية منها . ويمكن التحكم في إنتشار كثير من الامراض عن طريق الإهتمام بصحة البيئة المدرسية ، والمقصود بها كل ما يحيط بالمعلم والمتعلم من عوامل. (الخاني، (1999).  
وأصبح واضحاً بأن الجامعات تلعب دوراً هاماً وأساسياً في تنمية المجتمعات الإنسانية وتطورها ، فهي التي تصنع حاضرها وتخطط معالم مستقبلها ، باعتبارها تشكل القاعدة الفكرية والفنية للمجتمعات الإنسانية . أما دور الجامعات في التنمية فيتم من خلال القيام بأدوار متعددة ومتشعبة ، والقيام بوظائف رئيسية ثلاث إتفق خبراء التعليم العالي على إسنادها للجامعات الحديثة ، وهي : (الخطيب، (2004).

1. التعليم
2. البحث العلمي .
3. خدمة المجتمع (الخدمة العامة) وهذه الوظائف الثلاث مترابطة ومتشابكة ، ويصعب فصل أحداها عن الأخرى

ويمكن للجامعة ان تسهم في حماية البيئة ودرء الأخطار عنها (كجانب وقائي) والتصدي لما أصاب البيئة من أخطار ، ومعالجة ما إعتراها من أذى (كجانب علاجي) عبر وظائفها الرئيسية الثلاث أعلاه.  
أصبح جلياً بأن حماية وسلامة الموارد البيئية والتراث هي مسؤولية كل مواطن ، وهذا يتطلب وعياً إعلامياً بيئياً تربوياً ، لذلك يجب تطوير الوعي البيئي عند المواطن للتعامل مع البيئة بحكمة ورشد . فلا بد من وجود إستراتيجية للتوعية البيئية لكي تسعى لتطوير القدرات البيئية في مجالات التعليم والتوعية والاتصال البيئي للمحافظة على عناصر البيئة ، والعمل معها بعقلانية لتحقيق تنمية مستدامة تسهم في تحسين نوعية الحياة للمواطن ، والرفاه للأجيال . ويعتبر بعض الباحثين أن دور الأعلام يتمثل في حماية البيئة ، والتربية البيئية بالأساليب التالية: (الخطيب، (2004).

1. تنفيذ محاضرات متخصصة وندوات وحلقات بحث لنشر التوعية في قضايا البيئة.
2. تنفيذ البرامج الإذاعية والتلفازية التي تكشف الحقائق البيئية للمواطن.
3. تسخير الصحافة لنشر الوعي البيئي عبر مقالات وتحقيقات ورسوم وصور.
4. تشجيع الأفراد على تشكيل النوادي والجمعيات المهنية والهيئات الأهلية.
5. إنجاح برامج التوعية الصحية وبرامج التثقيف التي تنفذها المؤسسات الحكومية وهناك دور للمنظمات غير الحكومية في التربية ودور الديانات السماوية في حماية البيئة.

إن ثقة أفراد المجتمع بالأعلام البيئي تختلف باختلاف وسيلة الأعلام . ففي الولايات المتحدة الأمريكية أوضحت إحدى الدراسات ان الغالبية ، ترى أن الصحف اليومية والتلفزيون هما أهم المعلومات البيئية ، وأنها تثق بدرجة مقبولة بما تنشره وتبثه الوسائل الاعلامية من معلومات بيئية . ويختلف الوضع في الدول النامية ، خاصة في تلك التي تسيطر فيها الحكومة بطريق مباشر أو غير مباشر ، على وسائل الاعلام ، فأفراد المجتمع يرون أن وسائل الاعلام لا تنشر إلا ما تسمح به الجهات الرسمية ، وان نشرت عن بعض الموضوعات ، لالايحاء بحرية الاعلام. وفي العراق الجديد ، تنامي مصطلح الاعلام البيئي بعد عام 2003 ، لظهور المشاكل البيئية وما أصابها من خراب ودمار جراء الحروب والاهمال والسياسات الخاطئة تجاه البيئة في السابق . وقد دعا هذا الامر الحكومة العراقية بعد نيسان 2003 الى تأسيس وزارة تعنى بقضايا البيئة ودراستها ، وبرز الاعلام البيئي الذي يهتم بشؤون البيئة ومشاكلها ، والذي أخذ على عاتقه دور ضمير المجتمع الذي يقرع ناقوس الخطر للأفراد والجماعات والحكومات من أجل خلق بيئة نظيفة ، ويدعو إلى إقامة توازن طبيعي بين البيئة والتنمية المستدامة. (بن عبد الحافظ الشخيلي، (2010).

### المطلب الثالث: حماية البيئة في الأوقات الاستثنائية والمناخات الصعبة مثل فترات الأوبئة.

إحياء موات الأرض بالتشجير وتخضير الأرض بالغرس والزرع. من جوانب الاهتمام بالمحافظة على البيئة في الإسلام : العناية بإحياء موات الأرض بالتشجير وتخضير الأرض بالغرس والزرع. نقرأ هذا في القرآن الكريم في معرض امتنان الله على خلقه بما سخر لهم من أسباب الزرع والغرس والشجر والخضرة . فيقول الله تعالى : ( وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرَجُ مِنْهُ حَبًّا كَثِيرًا وَمِمَّنَّ النَّخْلُ مِنْ ثَلَاثِ أَجْزَالٍ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَغْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانَ مُسْتَنْبَهُا وَعَظَيْرٍ مُتَشَابِهٍ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَُمْ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ) (سورة الأنعام :99). وقد تكرر هذا المعنى كثيرا في القرآن الكريم في سور شتى، ونبه الله فيها على عنصرين مهمين من فوائد الزرع والشجر والخضرة: (بن عبد الحافظ الشخيلي، (2010).

➤ **العنصر الأول:** عنصر المنفعة ، كما في قوله تعالى : (أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرْزِ فُخْرَجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ) (سورة السجدة : 27) ، فأرشد إلى منفعة الأكل من الزرع للناس ولأنعامهم معهم ، ومثل ذلك في قوله تعالى : (وَتَرْنَا مَنْ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارِكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَبَاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ (9) وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ (10) رَرْقًا لِلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ) (سورة ق: 9-11).

➤ **العنصر الثاني:** هو عنصر الجمال ، وهذا مما قد يتصور بعض الناس أن الإسلام لا يهتم به، ولا يجعل له اعتبارا، وهذا غير صحيح ، فإن الله تعالى جميل يحب الجمال ،كما علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد وضح الله تعالى هذا في آيات كثيرة ،كما في قوله: (أَمَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِلِ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ) (سورة النمل : 60) ، فقوله: (حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ)، أي ذات حسن وجمال ، تبهج النفس وال خاطر، وتسرع العين والقلب ، فالنبات إذن مصدر بهجة وجمال ليستمتع الإنسان بجماله . والأحاديث النبوية تؤكد هذا الأمر، وتزيد على ما في القرآن بما ورد فيها من الأوامر النبوية ، والتوجيهات المحمدية بالحرص والزرع في جملة من الأحاديث الصحاح . منها: ما رواه الشيخان عن أنس قال: قال صلى الله عليه وسلم : "ما من مسلم يغررس غرسا، أو يزرع زرعاً، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة ، إلا كان له به صدقة" ومما يلفت النظر هنا: أن تكتب الصدقة والمثوبة للغرس والزرع ، على ما أخذ من زرعه وثمره ، وإن لم تكن له فيه نية، لمجرد اتجاهه إلى الغرس والزرع ، فكل ما يستفاد منه لكائن حي له فيه ثواب. وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليفعل" وليس هناك حس وتحريض على الغرس والتشجير أقوى من هذا الحديث ، لأنه يدل على الطبيعة المنتجة للإنسان المسلم ، فهو بفطرته عامل معطاء للحياة ،كالنبت الفياض لا ينضب ولا ينقطع ، حتى إنه ليلظل يعطي ويعمل ، حتى تلفظ الحياة أحر أنفاسها، فلو أن الساعة توشك أن تقوم ، لظل يغرس ويزرع ، وهو لن يأكل من ثمر غرسه ، ولا أحد غيره سياًكل منه، لأن الساعة ينفخ في صورها، فالعمل هنا يؤدي لذات العمل ، لأنه ضرب من العبادة ، والقيام بحق الخلافة لله في الأرض إلى آخر رمق. ولقد بين العلم الحديث : أن التشجير له فوائد أخرى - غير ما عرفه الناس قديما من الثمر والظل وتخفيف الحرارة وغيرها - مثل المساعدة في حفظ التوازن البيئي ، وامتصاص الضوضاء، ومقاومة الآثار الضارة للتصنيع على البيئة ، أو التخفيف منها على الأقل (الشيخلي، 2006).

**2- إحياء الموات :** ومما جاءت به شريعة الإسلام من عمارة الأرض : (إحياء الموات )، و(إحياء الموات ) تعبير إسلامي مأخوذ من الحديث النبوي: "من أحيا أرضاً ميتة فهي له " والأرض الميتة هي الأرض البور، التي لا زراعة فيها ولا بناء، سماها الرسول صلى الله عليه وسلم "ميتة" للإشارة إلى أن الأماكن والأراضي تموت وتحيا كما يحيا الإنسان ويموت ، و(موت) الأرض إنما يكون بتركها بوراً، لا ينبت فيها نبات ، ولا يغرس فيها شجر، ولا يقوم فيها بناء ولا عمران . و(حياة) الأرض بإجراء الماء فيها، ونبات الزرع ، وغرس الشجر، وإقامة أسباب السكن والمعيشة. وقد اقتبس النبي صلى الله عليه وسلم معنى الموت والحياة للأرض من القرآن الكريم ، في أكثر من آية، كما في قوله تعالى : (وَآيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ) (سورة يس: 33). ولا شك أن من أعظم الموارد التي عني الإسلام بالمحافظة عليها، وعمل على تنميتها، والاستفادة من خيراتها: الأرض الزراعية التي هي مصدر القوت والطعام للإنسان ،كما قال الله تعالى : (فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ (24) أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا (25) ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا (26) فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا (27) وَعَنْبًا وَقَضْبًا (28) وَزَيْتُونًا وَتَخْلًا (29) وَحَدَائِقَ غُلْبًا (30) وَفَاكِهَةً وَأَبًّا (31) مَتَاعًا لَكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ ) (سورة عبس: 24-32). وقد اعتبر الإسلام من أفضل الأعمال التي حث عليها، ورجب فيها، ووعد فاعليها بأعظم المثوبة : استصلاح الأراضي البور، لما فيه من توسيع الرقعة الزراعية ، وزيادة مصادر الإنتاج ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من أحيا أرضاً ميتة فهي له وما أكلت العافية منه له به صدقة" والنبي صلى الله عليه وسلم قرر ملكية الأرض لمن أحياها، تشجيعاً على الإحياء، وتحريضاً عليه . ولا ريب أن حب التملك دافع فطري قوي في نفس الإنسان، فإذا وجد أن كل ما يحييه ويعمره من الأرض يملكه، دفعه ذلك إلى تحريك الهممة، وتقوية النشاط في توسيع دائرة الإحياء وال عمران للأرض ، حتى تدخل في ملكه. وإحياء الموات يكون : بالحرص والزرع ، وذلك لا يكون إلا بإجراء الماء إليها من نهر أو بحيرة أو عين، أو حفر بئر بها أو نحو ذلك، إذ لا يحيا الغرس

والزرع إلا بالماء. ويكون الإحياء كذلك: بالبناء عليها، وإقامة مساكن فيها للناس، فالأرض الموات، كما تحيا بالنبات والغرس، تحيا بالبناء والسكن، ولهذا نرى الناس في عصرنا يتجهون إلى الصحاري ليقيموا فيها المباني، فيستفيدوا منها أمرين: (الشيخلي، 2006).

➤ إحياء الصحراء بالبيوت والمساكن، فتدب فيها الحياة من كل جانب.

➤ وتوفير الأرض الزراعية، وقد أضحت المباني تجور عليها من كل جانب.

ويكون الإحياء كذلك بإقامة المصانع في الأرض، فالمصانع كالمزارع، مطلوبة لحياة الناس، وقد قال الله تعالى: (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ) (سورة الحديد: 25)، وقوله: (وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ) إشارة إلى الصناعات الحربية، وقوله: (وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ) إشارة إلى الصناعات المدنية. ويجب أن تكون هذه المصانع بعيدة عن المناطق السكنية، حتى لا تؤذي الناس بما قد يترتب عليها من أذخنة، أو من روائح يكرهاها الناس، أو من ضجيج وضوضاء نتيجة تشغيل الآلات الكبيرة، وهو ملوث آخر من ملوثات البيئة. وقد قرر الإسلام: أن "لا ضرر ولا ضرار" ومن تحجر مواتا، أي شرع في إحيائه ولم يتمه لم يملكه بذلك، لأن الملك يكون بالإحياء، ولم يتحقق. (عبد الرحمن، 2003).

**3- عمارة الأرض بالغرس والزرع:** ومن المقومات الأساسية للمحافظة على البيئة في نظر الإسلام: ما حث عليه التوجيه الإسلامي، وقام عليه: من عمارة الأرض بالغرس والزرع. ومن هنا كانت عمارة الأرض وإصلاحها، وحظر الإفساد فيها، مما اتفقت عليه شرائع الأنبياء، ورسالات السماء. وجاء التنويه بهذا المقصد الكبير على لسان نبي الله صالح (وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَعِفُّوهُ ثُمَّ تَوَبُّوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ) (سورة هود: 61) وفي مقام آخر بعد أن ذكر الله تعالى الناس بنعمه وإلئه عليهم، حذرهم من الإفساد في الأرض، التي هيأها الله لهم، فيقابلون النعمة بالكفران: (وَأذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سَهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْجَثُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا آيَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) (سورة الأعراف: 74)، وهذا بعد أن دعاهم إلى التوحيد، الذي هو الأساس الأول لدعوات الرسل جميعا. ونجد هذا التحذير من الإفساد في رسالة نبي الله شعيب، الذي بعثه الله إلى أهل مدين، فبعد أن دعاهم إلى عبادة الله وحده، وترك عبادة ما سواه، دعاهم إلى إقامة العدل في معاملاتهم، وترك الظلم والإفساد في الأرض، حتى لا ينزل بهم عذاب الله تعالى. ونجد قوله تعالى في سورة هود: (وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) (سورة هود: 85)، إذ حذرهم من عواقب المفسدين من قبلهم، كيف نزل بهم عقاب القدر الأعلى، الذي يمهل ولا يهمل، ويملي للمفسدين ثم يأخذهم أخذًا أليما شديدا. قال أبو حيان في تفسيره: "لما أمروا بالأكل والشرب من رزق الله، ولم يقيد ذلك عليهم بزمان ولا مكان ولا مقدار من مأكول أو مشروب، كان ذلك إنعاما وإحسانا جزيلا إليهم، واستدعى ذلك التبسط في المأكول والمشرب، وأنه ينشأ عن ذلك القوة الغضبية، والقوة الاستعلانية، نهاهم عما يمكن أن ينشأ عن ذلك، وهو الفساد، حتى لا يقابلوا تلك النعم بما يكفرها، وهو الفساد في الأرض. (الخاني، 1999).

**المحافظة على الموارد وعدم الإسراف والتبذير:**

اعتنى الإسلام بالمحافظة على الموارد: بوصفها دعامة من الدعائم المهمة في الحفاظ على البيئة وصلاحتها ونمائها وبركتها. فـ (الموارد) نعم من الله تعالى على خلقه، فواجبهم أن يقوموا بشكرها، ومن شكرها المحافظة عليها من التلف أو الخراب أو التلوث أو غير ذلك، مما يعتبر نوعا من الإفساد في الأرض، وقد سبق أن الإفساد في الأرض قد يكون ماديا، وقد يكون معنويا، وكلاهما شر يبغضه الله تعالى، ولا يجب أهله، فما هي تلك الموارد؟ هناك الموارد الطبيعية، وهي هبات الله في الطبيعة التي يمكن أن تتحول إلى ثروة: هي الغلاف الغازي بعناصره المختلفة، وهي الغلاف المائي، وهي الغطاء النباتي الطبيعي في صورته المختلفة. وبمعنى آخر: هي الموارد الزراعية. المناخ والتربة. وهي الموارد النباتية في صورة الغابات والحشائش، وهي الموارد البحرية سواء أكانت في مناطق الرصيف القاري أو في الأعماق المحيطة، وهي في النهاية: الموارد التعدينية في صخور الأرض ومعادنها المختلفة.

وإذا تأملنا في القرآن الكريم وجدناه يدفعنا دفعا إلى استغلال هذه الموارد، إنه ينبه عقولنا، ويلفت أنظارنا بقوة إلى هذا الكون المحيط بنا، كائه وهوائه، وبحاره وأنهاره، ونباته وحيوانه وجماده، وشمسه وقمره، وليله ونهاره، كل ذلك مسخر لمنفعة الإنسان، تكريما من الله له ونعمة عليه، فعليه أن ينتفع بما سخر الله له إن كان من أهل

الفكر والعلم ، نقرأ في ذلك قوله تعالى: (أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَةً ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ ) (سورة لقمان :20).

- **الثروة الحيوانية:** نبيه القرآن إلى الثروات الطبيعية - في مختلف صورها - في كثير من آياته وسوره ، فبين أنها مصدر رزق ومواد أولية من لحوم وألبان وجلود وأصواف وغيرها، فقال الله تعالى : (وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ) (سورة النحل :5)، وقال أيضا: (وَمِن كُلِّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا ) (سورة فاطر: 12)، وقال : (وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً لُنُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبِنًا خَالِصًا سَائِعًا لِلشَّارِبِينَ ) (سورة النحل : 66)، وقال أيضا: (وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَا وَمَنَاعًا إِلَى جِينِ ) (سورة النحل : 80). وبلغت عناية القرآن الكريم بالحيوان حدا أن سمى سورا بأسماء بعض الحيوانات مثل: البقرة ، النمل ، النحل ، العنكبوت ، الأنعام ، الفيل.
- **الثروة النباتية:** وفي القرآن تنبيه إلى الثروة النباتية في قوله تعالى : (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ (10) يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ كُلِّ النَّمْرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ) (سورة النحل 10-11)، وفيها إشارة إلى صناعة الحلويات وما يتصل بها، والنحل وما ينتج عنه(الخاني، 1999).

- **الثروة البحرية:** وفي القرآن لفت انتباه إلى الثروة البحرية ، وإمكانية استغلالها، في صيد الأسماك واللؤلؤ والانتفاع بها في التجارة المحلية والدولية : (هُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَازِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ) (سورة النحل: 14)

- **الثروة المعدنية:** ومن أبرز ما ورد في القرآن الكريم من التنبيه على الثروة المعدنية قوله تعالى: (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ) (سورة الحديد :25)، وفي الآية دلالة على أهمية هذا المعدن الخطير (الحديد) في حياة البشر في الناحيتين : العسكرية والمدنية.

ومما له مغزى عميق أن تسمى السورة التي ذكرت فيها هذه الآية سورة "الحديد". " كما ذكر القرآن "القطر" في قصة ذي القرنين، وذكره كذلك في قصة سيدنا سليمان عليه السلام.

#### الخاتمة:

في الختام، يظهر أن البحث في مجال البيئة والقانون يشهد اهتماماً متزايداً في الوقت الحالي، حيث يسعى العديد من الباحثين والمختصين إلى فهم التحديات التي تواجه حماية البيئة وتطوير القوانين المتعلقة بها. تشير الدراسات والأبحاث المذكورة في هذا البحث إلى أهمية التركيز على القوانين البيئية ودورها في الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. كما تسلط الضوء على التحديات التي تواجه تطبيق هذه القوانين والتي يجب مواجهتها بشكل فعال من قبل الجهات المعنية.

إن فهم السياق القانوني والبيئي في المجتمعات العربية يعد أمراً بالغ الأهمية، حيث تحتاج هذه المجتمعات إلى استراتيجيات شاملة للتعامل مع قضايا البيئة وضمان حمايتها وتطويرها. يمكن للبحوث والدراسات المستقبلية في هذا المجال أن تسهم في إثراء المعرفة وتطوير السياسات العامة للحفاظ على البيئة وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية.

#### المراجع

1. بن عبد الحافظ الشبخلي، عبد القادر. (2010). الأمن البيئي. الرياض: مركز البحوث والدراسات، كلية الملك فهد الأمنية، المملكة العربية السعودية.
2. أرناؤوط، محمد السيد. (1993). الإنسان وتلوث البيئة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
3. دعيس، يسري. (1997). كلوث البيئة وتحديات البقاء. القاهرة: دار المعارف.
4. الخطيب، هشام إبراهيم. (2004). الإسلام والبيئة. عمان: دار قنديل.
5. الشبخلي، عبد القادر. (2006). حقوق الحيوان ورعايته في الإسلام. اربد: دار الكتاب الثقافي.
6. الخاني، عبد الله فكري. (1999). قانون المياه في الإسلام. دمشق: دار الفكر.
7. الفقي، محمد عبد القادر. (1996). القرآن الكريم وتلوث البيئة. الكويت: مكتبة المنارة الإسلامية.

8. بن عثمان، فتحي. (2006). "تشجيع الاستثمار في المجال البيئي". مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس.
9. بناصر، يوسف. (1993). "رخصة البناء وحماية البيئة". المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق جامعة الجزائر، العدد 4.
10. عبد الرحمن، عزاوي. (2003). "النظام القانوني لإقامة المنشآت المصنفة من أجل حماية البيئة (دراسة مقارنة في كل من القانون الجزائري والفرنسي والمصري)". تيزيوز: عالم الكتب للنشر والتوزيع، مكتبة العلوم القانونية والإدارية، الطبعة الأولى.
11. محمد النور، & مأمون أحمد. (2011). الأمن البيئي في الإسلام.
12. الحسن، & عبدالحميد غازي. (2009). موقف الإسلام من حماية البيئة.
13. فريجات نسيبة. (2021). التربية البيئية كآلية لحماية البيئة في الإسلام.
14. سعيد طة محمود أبو السعود. (1992). التربية البيئية في الإسلام.
15. حسن بلال، ع. & عبدالكريم. (2010). الإسلام والبيئة. حولية كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة، 7 (الاصدار الأول العدد 24)، 206-254.